قوة الإنسانية
المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
28-31 أكتوبر 2024، جنيف

إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية

تقرير مرحلي

سبتمبر 2024

AR
34IC/24/10.4
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية

وثيقة عامة

تقرير مرحلي

إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية

عرض موجز

يترك تشتت شمل العائلات ودخول الأفراد في عداد المفقودين أثرًا على الأفراد والعائلات والمجتمعات يعد من أشد المآسي الإنسانية ضررًا وأطولها أمدًا. وتغطي خدمات إعادة الروابط العائلية التي تضطلع بها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) مجموعة واسعة من الخدمات التي تشمل الحيلولة دون تشتت العائلات، وإعادة الاتصال بين أفراد العائلات والحفاظ عليه، والكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، وتقديم إجابات لعائلاتهم، وتيسير لمّ الشمل العائلي متى أمكن.

ويستوجب الأداء الفعال لأنشطة إعادة الروابط العائلية[1] بالضرورة المعالجة المستمرة للبيانات الشخصية، بما في ذلك نقل البيانات عبر حدود البلدان. ومن دون القدرة على نقل البيانات الشخصية ومطابقتها، يستحيل حقًا تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية. ويتيح النمو السريع في تطور التكنولوجيا الرقمية واستخدام البيانات إمكانية تجميع كميات كبيرة من البيانات الشخصية بسرعة أكبر وبصورة أسهل. وتدرك الحركة الإمكانات الهائلة الكامنة لهذه التطورات لصالح خدمات إعادة الروابط العائلية، لكنها تعي أيضًا المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها، وأهمية التزام معايير ملائمة لحماية البيانات وتطويرها.

في عام 2015 اعتمدت الحركة مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية (مدونة قواعد السلوك). وتسري هذه المدونة على مكونات الحركة كافة، وتتخذ من أعلى معايير حماية البيانات مقياسًا مرجعيًا. ومن خلال توحيد الممارسات الجيدة توحيدًا قياسيًا، تعزز المدونة الإدارة الملائمة للبيانات داخل شبكة الروابط العائلية[2] وتكفل نقل البيانات داخل الحركة وإلى الأطراف الفاعلة الأخرى بشكل آمن. كما قدمت مدونة قواعد السلوك دعمًا يُعوّل عليه لتوجيه الاستجابة لحادث اختراق البيانات الذي تعرضت له اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) في عام 2022. ولم تألُ الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين والفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال

[1] إعادة الروابط العائلية هو المصطلح العام الذي تطلقه الحركة للدلالة على نطاق الأنشطة التي تهدف إلى الحيلولة دون تشتت الأفراد واختفائهم، والكشف عن مصير المفقودين وأماكن وجودهم، وإعادة الاتصال بين أفراد العائلة وكفالة استمراره بينهم، وتيسير لمّ الشمل العائلي.

[2] تتألف شبكة الروابط العائلية من الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين ووحدات إعادة الروابط العائلية في بعثات اللجنة الدولية وخدمات إعادة الروابط العائلية/البحث عن المفقودين في الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية).

إعادة الروابط العائلية (الفريق المعني بتطبيق المدونة)[3] جهدًا في تقديم الدعم لشبكة الروابط العائلية في جهودها الرامية إلى تحسين مستوى الامتثال لأحكام مدونة قواعد السلوك. وقد وُضعت خطة عمل تقوم على ثلاث ركائز رئيسية:

- وضع التوجيهات وترويج الممارسات الفضلى
- التدريب
- إعداد التقارير.

فبموجب مبادئ حماية البيانات المعترف بها دوليًا، يجب أن يكون لأي معالجة للبيانات أساس مشروع. والتفويض الممنوح للحركة بتقديم المساعدة لضحايا حالات الطوارئ الإنسانية – القائم على القانون الدولي الإنساني وكذلك على النظام الأساسي للحركة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) – يؤكد أساس المصلحة العامة الذي تستند إليه معالجة البيانات الشخصية لأغراض إعادة الروابط العائلية.

ولكن رغم هذا الإقرار، لا نزال نلاحظ أن الكثير من الجمعيات الوطنية لا يُمنح خيار الاعتماد على هذا الأساس القانوني، الأمر الذي ينفي حقيقة أن الحركة تُجري هذه المعالجة لأغراض إنسانية بحتة. ولذا تؤكد الحركة أهمية أن تمنح الدولُ الجمعياتِ الوطنية الأسسَ القانونية الملائمة وأن تمتنع عن طلب الوصول إلى البيانات التي تُجمع لأنشطة إعادة الروابط العائلية بنية استخدامها لأغراض أخرى غير إنسانية. وهذا مطلب لا غنى عنه من أجل التخفيف من المخاطر الجسيمة التي تواجه كرامة المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية وسلامتهم، الذين تتسم بياناتهم الشخصية بالحساسية الشديدة.

إضافة إلى ذلك، ألقت العملية السيبرانية التي نُفذت ضد خوادم اللجنة الدولية في عام 2022 الضوء على المخاطر التي تشكلها العمليات السيبرانية وعمليات اختراق البيانات على المنظمات الإنسانية والأشخاص الذين تسعى إلى مساعدتهم. وقد تناولت الحركة هذا الموضوع في القرار 12 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022 المعنون "حماية البيانات الإنسانية"[4]، الذي يهدف إلى منح حماية خاصة للبيانات الشخصية التي تُجمع لأغراض إنسانية والبنية التحتية الرقمية من العمليات السيبرانية والتسلل وإساءة الاستخدام.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تأكيد أن على الدول الاعتراف بأن التدفق المتواتر للبيانات الشخصية عبر الحدود أمر ضروري من أجل تقديم أنشطة إعادة الروابط العائلية بفعالية، ويجب أن يظل تدفقًا من دون عوائق بقدر الإمكان، مع الالتزام في الوقت نفسه بمتطلبات صارمة لحماية البيانات. ويجب أن ترسخ المعايير العالية التي تقوم عليها مدونة قواعد السلوك الثقة في كل من الأفراد والمنظمين في ما يتعلق بعمل الحركة، وأن تبث الطمأنينة في أعضاء الحركة الذين يحتاجون إلى نقل البيانات الشخصية بين بعضهم بعضًا.

[3] يقدم الفريق المعني بتطبيق المدونة التوجيه والدعم لشبكة الروابط العائلية بشأن جميع المسائل المتعلقة بتطبيق مدونة قواعد السلوك وترويجها على المستويين الإقليمي والعالمي.

[4] القرار 12 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022، "حماية البيانات الإنسانية"، متاح من خلال الرابط:

https://rcrcconference.org/app/uploads/2022/06/CD22-R12-Safeguarding-Humanitarian-Data_23-June-2022_FINAL_AR.pdf.

1) مقدمة

لطالما اضطلعت شبكة الروابط العائلية بدور مركزي في مساعدة السلطات في الوفاء بالتزاماتها عن طريق تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية. ويضم القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق في حالات النزاع المسلح، قواعد ذات صلة في ما يتعلق باحترام الحياة العائلية، وكفالة استمرار الروابط العائلية أو إعادة تلك الروابط، والكشف عن مصير الأشخاص الذين أُبلغ عن فقدهم بسبب النزاع المسلح وأماكن وجودهم.[5] وتؤكد صكوك دولية أخرى أيضًا الحقوق ذات الصلة المرتبطة باحترام الحياة العائلية ووحدة العائلة ولمّ الشمل العائلي.[6]

يكتسي احتياج الأشخاص المشتتين والمفقودين وعائلاتهم إلى خدمات إعادة الروابط العائلية من جرّاء النزاعات المسلحة والعنف والكوارث قدرًا من الأهمية لم يتغير قيد أنملة. غير أننا شهدنا على مدى الـ 15 عامًا الماضية زيادة في انخراط الحركة في معالجة احتياجات المهاجرين المنفصلين عن ذويهم والمفقودين وعائلاتهم، وهي الاحتياجات التي لطالما ظلت في الغالب دون أن تُلبى. وفي ظل غياب آليات وتعاون فعّالَين بين الدول للكشف عن مصير المهاجرين المفقودين وأماكن وجودهم، تُترك العائلات التي تسعى إلى الحصول على معلومات عن أقاربها المفقودين نهبًا لحالة انعدام اليقين.

وتتجلى الحاجة إلى "شبكة روابط عائلية" عالمية قوية في الأعداد المتزايدة للأشخاص الذين يلجؤون إلى الحركة طلبًا لخدمات إعادة الروابط العائلية، التي تنطوي على جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية، وأحيانًا ما يكون ذلك في سياقات تتسم بالهشاشة والتقلب. ويؤكد التفويض الممنوح للحركة بالانخراط في تقديم المساعدة للضحايا في حالات الطوارئ الإنسانية – الذي يستند إلى القانون الدولي الإنساني فضلًا عن النظام الأساسي للحركة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الدولي – على أسس المصلحة العامة التي تنفَّذ على أساسها معالجة البيانات الشخصية لأغراض إعادة الروابط العائلية.

2) معلومات أساسية

أكد المؤتمر الدولي أهمية إعادة الروابط العائلية في مناسبات عديدة. وقد طلب المؤتمر الدولي الرابع والعشرون من الجمعيات الوطنية الاضطلاع بمهام البحث عن المفقودين ولمّ الشمل العائلي، وطالب الحكومات بتيسير عمل الحركة ومنحها كل الدعم اللازم. بينما طالب المؤتمر الدولي السادس والعشرون الدول بمنح الجمعيات الوطنية حق الوصول إلى البيانات ذات الصلة وتيسير أنشطة البحث ولمّ شمل العائلات التي تقوم بها الجمعيات الوطنية في حالات النزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المؤتمر الدولي الثامن والعشرون سلسلة أهداف متعلقة بالمفقودين بسبب النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. ومن بين تلك الأهداف الحيلولة دون دخول الناس في عداد المفقودين، والتحقق من مصير المفقودين، وإدارة المعلومات

[5] هذا يتضمن الالتزام المنبثق عن اتفاقيات جنيف المؤرخة عام 1949 – والذي تبلور في البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 – لتيسير الاستعلامات التي يتقدم بها أقارب الأشخاص الذين فُقدوا في خضم نزاعات مسلحة، بغرض إعادة الروابط العائلية وتيسير لمّ شمل العائلات التي تشتت شمل أفرادها بكل سبيل متاحة. ويشمل أيضًا التزام الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بتمكين جميع الأشخاص الموجودين في أراضيها بتقديم أخبار ذات طابع شخصي بحت إلى أفراد عائلاتهم، أينما كانوا، وتلقي أخبار منهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينص البروتوكول الإضافي الثاني على وجوب توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه، وبصفة خاصة، يجب أن تُتخذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر التي تشتتت لفترة مؤقتة.

[6] انظر على سبيل المثال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) (المادة 16)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) (المادة 10)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) (المادة 23)، واتفاقية حقوق الطفل (1989) (المواد 9 و10 و20 و22)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (2006) (المواد 17 و24 و25).

ومعالجة الملفات الخاصة بهم. وقد ذكّر المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون في القرار 4 بأن حماية البيانات الشخصية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالخصوصية، وأخذ في اعتباره أن معالجة البيانات الشخصية جزء لا يتجزأ من خدمات إعادة الروابط العائلية وأنها ضرورية لاضطلاع مكونات الحركة بمهمتها.

إن التزام الحركة بإدارة المعلومات ومعالجة البيانات على نحو مسؤول يتضح في صياغة مدونة قواعد السلوك، وهي الأولى من نوعها بالنسبة لأي خدمة تقدمها الحركة على الإطلاق. وهذه المدونة تضع الحد الأدنى من المبادئ والالتزامات والإجراءات التي يجب على أعضاء الحركة الامتثال لها عند معالجة البيانات داخل شبكة الروابط العائلية. ويدعم فريق عمل[7] مكرّس تطبيق مدونة قواعد السلوك على الصعيد العالمي. ونحن نواصل من خلال استراتيجية إعادة الروابط العائلية المنتهية للفترة 2008–2018، والاستراتيجية الجديدة للفترة 2020–2025، وتمديدها المزمع حتى عام 2030، وكذلك تطبيق مدونة قواعد السلوك – التزامنا بحماية البيانات بوصفها عاملًا داعمًا أساسيًا لمعالجة البيانات الشخصية.

3) التقدم المحرز

من الضروري لكي تؤدي شبكة الروابط العائلية وظائفها أن نؤكد مجددًا للدول الدور المحدد للحركة وقدراتها في مجال إعادة الروابط العائلية والدعم الذي يمكن أن تقدمه إلى السلطات في وفائها بتعهداتها والتزاماتها تجاه أفراد العائلات المشتتة والمفقودين وعائلاتهم، بما في ذلك التعهدات والالتزامات المتصلة بالمهاجرين المفقودين. ويجب أن نمضي قدمًا في طريق التعاون مع السلطات والجهات المعنية الأخرى، فنمارس دراسات متأنية وننفذ إجراءات شفافة تحمي الأشخاص الذين يستفيدون من خدمات إعادة الروابط العائلية وبياناتهم الحساسة بصورة ملائمة.

وتستحوذ معالجة البيانات الشخصية لأغراض أنشطة إعادة الروابط العائلية على أهمية أكبر مقارنة بأهميتها لأي خدمات أخرى تقدمها الحركة، إذ تتطلب هذه الأنشطة القدرة على نقل البيانات الشخصية ومطابقتها. وينبغي للدول تعميق إدراكها هذه الخصوصية وكذا الحاجة إلى حماية الغرض الإنساني للمعالجة.

أ) وضع العمل الإنساني في الاعتبار في قوانين حماية البيانات

منذ اعتماد القرار، أقدم الكثير من البلدان على تمرير قوانين ولوائح لحماية البيانات أو تعديل قوانينها القائمة، وهو ما يبرهن على زيادة الوعي بأهمية إرساء مبادئ ومعايير لتنظيم عملية معالجة البيانات الشخصية. غير أن هذه الإجراءات القانونية لا تدرس دائمًا الأثر المترتب على أحكامها على عمل الجهات الفاعلة الإنسانية، وخاصة الجهات التي تخضع بشكل تام للتشريعات الوطنية. ويأتي هذا الاستنتاج من تحليل عنصرين رئيسيين هما:

i. تحتاج الجمعيات الوطنية إلى أساس قانوني ملائم لأداء مهمتها الإنسانية

أقرت الدول، من خلال اعتماد القرار، بصعوبة (وفي كثير من الأحيان استحالة) الحصول على موافقة الأشخاص الذين يستفيدون من خدمات إعادة الروابط العائلية، بسبب ضعفهم وطبيعة العمليات الإنسانية. ويلقي القرار الضوء كذلك على أن معالجة البيانات الشخصية لأغراض إعادة الروابط العائلية يمكن أن تستند إلى أسس مشروعة أخرى، مثل الأسس المهمة المتمثلة في المصلحة العامة، والمصلحة الحيوية، والامتثال لالتزام قانوني. ومعالجة البيانات الشخصية على أساس

[7] هو الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية.

المصلحة العامة على وجه التحديد ملائم لأنشطة إعادة الروابط العائلية، إذ يمثل ذلك جزءًا من مهمتنا الإنسانية، وهو أمر مطلوب للاضطلاع بالمهمة المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة. غير أن عددًا كبيرًا من الجمعيات الوطنية لا يستطيع الاعتماد على أساس المصلحة العامة ولا أي أساس قانوني مشروع آخر تتضمنه الأطر القانونية الوطنية في بلدانها، وبذلك يظل الخيار الوحيد المتاح أمامها هو الاعتماد على الموافقة.

ونشجع الدول على بذل جهود من أجل إيجاد رابط مباشر بين العمل الإنساني، بما في ذلك أنشطة إعادة الروابط العائلية، ومعالجة البيانات الشخصية استنادًا إلى الأسس القانونية المشروعة الأخرى، مثل أساس المصلحة العامة. وفي بعض الحالات لم تنظر قوانين حماية البيانات الوطنية – سواء أدخلت حيز النفاذ قبل اعتماد القرار[8] المعني بهذا التقرير أو بعده – إلى المصلحة العامة بوصفها أحد الأسس القانونية الملائمة. وفي حالات أخرى لوحظ أنه لا يُنظر إلى المصلحة العامة بوصفها أساسًا يضفي مشروعية على معالجة البيانات الحساسة، وهذا جانب أساسي مُعترَف به لدى تنفيذ أنشطة إعادة الروابط العائلية.

ii. نقل البيانات الشخصية على الصعيد الدولي

يقتضي أداء خدمات إعادة الروابط العائلية تبادلًا مكثفًا ومستمرًا للمعلومات بين الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية. وهذا يستلزم نقل البيانات عبر الحدود، ولا سيما عبر منصات رقمية آمنة توفرها الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين مثل منصة Secure File Exchange (SFE) (التبادل الآمن للملفات)[9] وتطبيق Family Links Answers (FLA) (إجابات الروابط العائلية)[10]. ولكن في كثير من الأحيان، لا تزال قوانين حماية البيانات الوطنية تضع قيودًا على نقل البيانات الشخصية إلى جهات خارج البلاد، ولا تمنح استثناءات من ذلك للمنظمات الإنسانية، رغم الإقرار بأهمية ألا تخضع عمليات مشاركة البيانات على مستوى الحركة لأي قيود قدر الإمكان. وفي بعض الحالات قد يتطلب الأمر الحصول على تصريح خاص من السلطات الإشرافية الوطنية. وفي حالات أخرى، قد يُطلب تقييم الإطار القانوني في بلد المقصد، ولكن من دون أن توفر السلطة الإشرافية الوطنية التوجيه ولا الأدوات اللازمة لتنفيذ ذلك.

ومن المهم للغاية أن تتابع الحركة والدول جهودها المنسقة لمعالجة أثر التشريعات الوطنية على حماية البيانات في سياق العمل الإنساني.

ب) حماية البيانات عبر حماية الجهات الفاعلة الإنسانية

أقر المؤتمر الدولي في القرار بأهمية حماية البيانات لكي تضطلع الحركة بمهمتها الإنسانية. غير أن الحركة لا تزال تواجه تحديات في الوصول إلى المعلومات أو في حماية بياناتها، رغم التقدم المحرز والدعم الذي تقدمه الدول في هذا الصدد. ولوحظ أن بعض الدول تبدي قلقًا من الكشف عن مجموعات بياناتها للحركة، وهذه البيانات يمكن أن تقدم معلومات قيمة لخدمات إعادة الروابط العائلية. وتحتج هذه الدول بأن الكشف عن هذه البيانات يضعها أمام تحديات تتعلق بحماية البيانات، وهي حجج

[8] القرار 4 الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين، متاح من خلال الرابط: https://rcrcconference.org/app/uploads/2019/12/33IC-R4-RFL-ADOPTED_AR.pdf.

[9] SFE هي منصة إلكترونية لنشر الوثائق المتعلقة بأنشطة الحماية بين الجمعيات الوطنية المختلفة، وبينها وبين اللجنة الدولية. وتُستخدم منصة SFE على مستوى شبكة الروابط العائلية لنشر الوثائق الإلكترونية المتعلقة بحالات إعادة الروابط العائلية التي تحوي بيانات شخصية.

[10] FLA هو تطبيق متصل بالإنترنت الهدف منه دعم خدمات إعادة الروابط العائلية التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية. وتطبيق FLA أداة لتعزيز إدارة الحالات التي تُعالَج ضمن أنشطة إعادة الروابط العائلية ومتابعتها، ويحتوي على مكوّن خاص بالاحتجاز للجمعيات الوطنية التي تضطلع بأنشطة في أماكن الاحتجاز.

قد يتكشف ضعفها إذا ما أُخضعت للفحص الدقيق. وبالتالي يعرقل هذا التوجه السعي نحو إيجاد غرض إنساني، الذي ينبغي أن يسوّغ بطبيعته عملية المعالجة المشروعة للبيانات. وفي حالات أخرى، طُلب من جمعيات وطنية الكشف عن بيانات شخصية لأغراض لا تتوافق مع مهمتها الإنسانية وبما يتعارض مع القرار. ومثل هذه الممارسات تضر بفعالية خدمات إعادة الروابط العائلية وقد تقوض ثقة المتضررين في الحركة، وهي الثقة التي لا تستغني عنها الحركة كي تضطلع بمهمتها، هذا فضلًا عن أن هذه الممارسات تتعارض مع مبدأ "عدم إلحاق الضرر".

وثمة مصدر إضافي للتهديدات وهو الهجمات السيبرانية والحوادث الأمنية. فقد ألقت العملية السيبرانية التي نُفذت ضد الخوادم التي تؤوي بيانات تحتفظ بها اللجنة الدولية وأكثر من 60 جمعية وطنية الضوء على المخاطر التي تشكلها العمليات السيبرانية وعمليات اختراق البيانات للمنظمات الإنسانية[11] والأشخاص المتضررين الذين يستفيدون من خدماتها، إذ تعرضت بيانات أكثر من 500,000 شخص للاختراق.

وبعد هذا الهجوم، اضطرت الحركة إلى إيقاف الخوادم المخترقة وإعادة بناء الأنظمة من جديد. وتولت الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين تنسيق استجابة الحركة لحادث الاختراق. وبادرت بعثات اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية المتضررة من الحادث، بدعم من خبراء تكنولوجيا المعلومات والخبراء القانونيين على مستوى الحركة بتحليل فئات المستفيدين الذين اختُرقت بياناتهم ونوع البيانات المخترَقة، وإجراء تقييم للمخاطر لدعم عملية اتخاذ القرار المتعلق بإبلاغ السلطات وكذلك الأشخاص المعنيين، وكذلك تحديد تدابير التخفيف من حدة المخاطر من أجل دعم الأفراد المتضررين. وبحسب درجة حساسية السياق، كان من المهم أيضًا اختيار الطريقة المصحيحة لإبلاغ الأشخاص المتضررين بشأن الاختراق. وقد استعانت الحركة بقنوات مختلفة حسب السياق؛ تنوعت بين الإعلانات العامة، والمكالمات الهاتفية، واللقاءات المباشرة وجهًا لوجه، والخطابات، ورسائل البريد الإلكتروني. وخلّف الحادث تبعات وخيمة؛ إذ تضررت الثقة في الحركة، وتباطأت حركة خدمات إعادة الروابط العائلية حول العالم إلى درجة كبيرة. وقد ظهر تأثير الاختراق بعد أشهر من اكتشافه.

ولقد أثبتت مدونة قواعد السلوك فاعليتها في أثناء الأزمة؛ إذ قدمت المبادئ والإجراءات الواجب اتباعها بعد وقوع حادث اختراق للبيانات. وساعد الإطار الذي تقدمه المدونة في تحديد ما إذا كان حادث الاختراق الذي وقع يوافق تعريف اختراق البيانات، وفي تنسيق الاستجابة من حيث تحليل المخاطر وإجراء حوار مع مستخدمي الأنظمة والأشخاص المتضررين، إذا كان هناك احتمال أن يؤثر هذا الاختراق على حقوقهم وحرياتهم.[12]

يهدد الأثر التعطيلي لمثل هذه الهجمات مسيرة العمل الإنساني. ولذا من الضروري إعادة تأكيد الرسالة التي تضمنها قرار مجلس المندوبين المعنون "حماية البيانات الإنسانية" التي تدعو الدول إلى احترام المنظمات الإنسانية وحمايتها – بما في ذلك الجمعيات الوطنية ومتطوعوها وموظفوها وبياناتها وأصولها[13] – عن طريق الإقرار في استراتيجياتها الوطنية المعنية بالأمن السيبراني بالدور الرئيسي الذي تضطلع به بوصفها هياكل حيوية، وعبر اعتماد تدابير تشريعية تتيح تنفيذ استجابة فورية للتهديات الخارجية التي تتعرض لها بياناتها.

---

[11] لمزيد من المعلومات، انظر https://www.icrc.org/ar/document/هجوم سيبراني على اللجنة الدولية: المعلومات التي نعرفها

[12] الفقرة 2-3-8 من مدونة قواعد السلوك.

[13] الفقرة 13 من القرار 12 المعنون "حماية البيانات الإنسانية".

ج) جهود الحركة لتعزيز الامتثال لمتطلبات حماية البيانات

منذ اعتماد القرار، عملت الحركة على تعزيز الفهم بمسألة حماية البيانات ورسوخها في أنشطة إعادة الروابط العائلية. ولقد اضطلع الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020-2025 (الفريق المعني بالتنفيذ) – وهو الفريق المسؤول عن تنفيذ القرار – بدور رئيسي في هذا الشأن. ويساعد الفريقُ المعني بتطبيق المدونة – الذي يتألف من اللجنة الدولية وجمعيات وطنية من مناطق مختلفة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) – هذا الفريقَ، بهدف دعم الحركة في جميع المسائل المتعلقة بتطبيق مدونة قواعد السلوك وترويجها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

وقد عمل الفريق المعني بتطبيق المدونة – في إطار هذه الجهود – على إعداد مؤشرات الرصد الرئيسية المتضمنة في إطار الرصد والتقييم لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية من أجل تقييم حالة امتثال كل مكون من مكونات الحركة لمتطلبات حماية البيانات سنويًا. ويمكن أن يتخذ كل عضو في الحركة هذه المؤشرات مرجعًا لإعداد استراتيجيته الخاصة بحماية البيانات.

تُظهر الأرقام التي جُمعت من آخر استبيان ذاتي للرصد والتقييم أطلقته الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين في 2024 وجودَ اتجاه إيجابي يتجلى في تحسن مستوى امتثال الحركة لمتطلبات حماية البيانات عالميًا: فقد زادت النسبة الإجمالية لمكونات الحركة التي حققت "امتثالًا تامًا" لمتطلبات حماية البيانات من 1.3% إلى 5%، في حين زادت نسبة النتيجة المتعلقة بـ "مستوى متوسط من الامتثال" من 18% إلى 21%. ولكن 50% من مكونات الحركة سجلت "مستوى منخفضًا من الامتثال"، وبلغت نسبة المكونات التي سجلت "عدم الامتثال" على الإطلاق 2%.[14]

وقد أعدّ الفريق المعني بتطبيق المدونة خطة عمل لمدونة قواعد السلوك من أجل تعزيز حماية الأشخاص المتضررين عن طريق حماية بياناتهم الشخصية، وحدد لها ثلاث ركائز: التوجيه والتدريب وإعداد التقارير. وجرى تعيين خبير قانوني معني بحماية البيانات مهمته دعم الجمعيات الوطنية في جهودها لزيادة مستوى امتثالها لمتطلبات حماية البيانات، وهي وظيفة دائمة بدوام كامل.

كما أعد الفريق المعني بتطبيق المدونة نموذج مذكرة معلومات يكفل للحركة تطبيق مبدأ الشفافية إزاء المتضررين، ويتميز هذا النموذج بصيغته المختصرة وسهولة فهمه، كما أعدّ نموذجًا يتيح للمتضررين التعبير عن حقهم في الاعتراض.

علاوة على هذا، دعم الفريق المعني بتطبيق المدونة جهود الحركة الرامية إلى تحقيق مستوى أفضل من الامتثال لمتطلبات حماية البيانات، عن طريق توفير:

- نموذج لوضع سياسة للأرشفة
- قائمة مراجعة لتحليل الإطار القانوني الوطني بشأن حماية البيانات

[14] جُمعت هذه الأرقام استنادًا إلى مؤشرات الرصد الرئيسية. توجد تسعة مؤشرات رصد رئيسية للجمعيات الوطنية، وستة مؤشرات للجنة الدولية؛ منها ستة مؤشرات أساسية بالنسبة إلى الجمعيات الوطنية، وأربعة مؤشرات أساسية بالنسبة إلى اللجنة الدولية. وتحصل الجمعية الوطنية أو بعثة اللجنة الدولية على تقييم "امتثال تام" إذا أجابت بـ "نعم" على مؤشرات الرصد الرئيسية كافة، و"مستوى متوسط من الامتثال" إذا أجابت بـ "نعم" أو "جزئيًا" على مؤشرات الرصد الرئيسية الأساسية، بينما تحصل على "مستوى منخفض من الامتثال" إذا أجابت بـ "نعم" أو "جزئيًا" على أقل من ستة من مؤشرات الرصد الرئيسية الأساسية، وتحصل على تقييم "عدم الامتثال" إذا أجابت بـ "لا" على مؤشرات الرصد الرئيسية التسعة كافة.

- آلية لتشارُك الممارسات الجيدة بشأن تطبيق مدونة قواعد السلوك
- إرشادات بشأن الاحتفاظ بالبيانات وحذف البيانات
- نموذج اتفاق مشاركة البيانات للجمعيات الوطنية التي تتشارك بيانات شخصية مع جهات من خارج الحركة.

ويتزايد عدد الجمعيات الوطنية التي تعيّن منسقًا مسؤولًا عن حماية البيانات لأنشطتها في مجال إعادة الروابط العائلية، ومهمته التأكد من إدماج منظور حماية البيانات في العمليات التي تنفذها الجمعية الوطنية. كما أطلق العديد من أعضاء الحركة مبادرات ملهمة هدفها التوعية بمسألة حماية البيانات وتدريب الموظفين والمتطوعين في هذا الصدد. وقدمت اللجنة الدولية مجموعة من الندوات عبر الإنترنت لبعثات اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية لشرح منهجية نماذج حماية البيانات ومحتواها اللذين يتماشيان مع متطلبات مدونة قواعد السلوك. كما نُظمت العديد من الجلسات التدريبية بالحضور المباشر بشأن حماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية في جميع أنحاء العالم.

إضافة إلى ما تقدم، أطلقت اللجنة الدولية برنامجًا بالتعاون مع جامعة ماستريخت، لإعداد برنامج تدريب واعتماد لموظفي حماية البيانات العاملين في مجال العمل الإنساني.[15] ولقد عُقدت منذ عام 2021، 13 جلسة غطت مناطق جغرافية مختلفة حول العالم. وبحلول شهر مايو 2024، بلغ عدد الموظفين المستفيدين من أنظمة الرعاية التي تنظمها اللجنة الدولية بدعم من وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية بلوكسمبورغ 259 موظفًا من الجمعيات الوطنية و61 موظفًا من اللجنة الدولية.

ولتعزيز أمن البيانات، زودت الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين الحركة بمنصة لتبادل الملفات وأداة لإدارة الحالات بشكل آمن تستخدمها حاليًا أكثر من 70 جمعية وطنية.

وتعمل اللجنة الدولية أيضًا مع الاتحاد الدولي لمساعدة الجمعيات الوطنية في مناطق بعينها من أجل إنشاء عناوين بريد إلكتروني مؤسسية. غير أنه ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم من الدول والقطاع الخاص والحركة، لإحراز تقدم كبير نحو الرقمنة وأمن البيانات في السياقات التي تعاني ندرة في الموارد التقنية واللوجستية أو تواجه حالات طوارئ، حيث يرجَّح أن تزداد المخاطر التي يتعرض لها المتضررون إذا ما فُقدت بياناتهم أو أُسيء استخدامها أو تم الوصول إليها بشكل غير مصرح به.

4) الآثار المترتبة على الموارد

لكي تؤدي شبكة الروابط العائلية عملها بشكل جيد وفعال، يلزمها توافر خبرة تقنية وقيادة مؤهلة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، كما تحتاج إلى موظفين ومتطوعين متفانين ومدرَّبين تدريبًا عاليًا، والقدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، والقدرة على الاستجابة وتكثيفها في حالات الطوارئ، والمرونة في تقديم أفضل خدمة باستخدام أكثر الوسائل ملاءمة. والموارد المالية مطلوبة للوفاء بأهداف استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020–2025، التي من المرجح أن تُمدد حتى عام 2030. وسنواصل التماس الدعم من الحكومات في هذا الشأن.

[15] Data Protection Officer (DPO) Humanitarian Action Certification, Maastricht University: https://www.maastrichtuniversity.nl/events/data-protection-officer-dpo-humanitarian-action-certification.

5) التنفيذ والرصد

يواصل الفريق المعني بالتنفيذ، بدعم فني من الفريق المعني بتطبيق المدونة، قيادة تنفيذ القرار. وستواصل الحركة – اتباعًا لما ورد في استراتيجية إعادة الروابط العائلية – الامتثال لمتطلبات حماية البيانات وتقديم تقارير سنوية عن التقدم الذي تحرزه في هذا الشأن. وسيتم تشجيع إعلام أعضاء المؤتمر الدولي بالتقدم المحرَز، عن طريق الحوارات الثنائية بين الجمعية الوطنية والسلطة الحكومية المعنية بما يكفل تحقيق التعاون. أما على المستوى العالمي، فستُقدم تقارير بالتقدم المحرز إلى المؤتمر الدولي ومجلس المندوبين.

6) الاستنتاجات والتوصيات

من المهم بالنسبة لشبكة الروابط العائلية كي تضطلع بمهامها أن تؤكد مجددًا مع الدول دورنا المحدَّد في إعادة الروابط العائلية وتعاوننا مع الدول في هذا المجال، بما في ذلك الاعتراف بالاحتياجات التي تمكن الحركة من الاضطلاع بمهمتها الإنسانية.

فمن الضروري وجود التزام مشترك من الدول ومكونات الحركة تجاه هذه العملية وإجراء حوار مستمر، من أجل شرعية وسمعة جميع مكونات الحركة بوصفها مؤسسات موثوقة تسعى إلى إحراز نتائج ذات طبيعة إنسانية بحتة. ونظرًا لاستمرار سريان القرار، توصي اللجنة الدولية بمواصلة بذل الجهود في سبيل تنفيذه، اعترافًا بالقيمة التي تمثلها شبكة الروابط العائلية والدعم الذي تقدمه للعائلات التي تشتت شملها والأشخاص المفقودين وعائلاتهم في أنحاء العالم.

ستواصل اللجنة الدولية والفريق المعني بالتنفيذ تقديم توصيات للدول بشأن إسباغ حماية خاصة على البيانات الشخصية التي تُعالَج لأغراض تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية لتكون محصنة أمام طلبات الاطلاع على هذه البيانات أو أشكال استخدامها لأغراض غير إنسانية. بالإضافة إلى ذلك، ندعو الدول إلى احترام الحركة وتوفير الحماية لها في البيئة الرقمية عن طريق اتخاذ خطوات ملائمة لضمان أن تكفل القوانين الوطنية حماية سرّية البيانات الشخصية التي تُجمع لأغراض تقديم خدمات إعادة الروابط العائلية وسلامتها وتوافرها، وتوفير ضمانات الحماية اللازمة من العمليات السيبرانية والمعلوماتية الضارة.

ستواصل اللجنة الدولية والفريق المعني بالتنفيذ تقديم توصيات للدول بأن تحدد أسسًا قانونية ملائمة – مثل الأسس المهمة المتعلقة بالمصلحة العامة والمصلحة الحيوية والامتثال لالتزام قانوني – في قوانينها الوطنية المعنية بحماية البيانات بما يتيح لشبكة الروابط العائلية معالجة البيانات الشخصية لأغراض إنسانية. كما نؤكد أهمية الأسس القانونية في تيسير نقل البيانات الشخصية عبر الحدود بين أعضاء الحركة.

تقر الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بالدور المحوري لمسألة حماية البيانات في حماية حياة المتضررين الذين يستفيدون من خدمات إعادة الروابط العائلية وصون كرامتهم والحفاظ على سلامتهم وتعمل على تعزيز هذا الدور. ولذا فهي عازمة على مواصلة جهودها الداعمة لامتثال شبكة الروابط العائلية لمتطلبات حماية البيانات.